

توفير الاحتياجات الضرورية من لقمة العيش واللباس والمسكن

د. نجوى الهادي سالم الغويلي - جامعة المرقب - الخمس - ليبيا

المقدمة:

مع إستمرار الصراع في سوريا تتفاقم معاناة اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم في الدول المجاورة أربعة ملايين لاجئ ويتوقع أن يتخطى 4.27 مليون لاجئ بنهاية عام 2015، وفق تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي أكد رئيسها أنطونيو غوتيريس في بيان الخميس (9 تموز) أن هذا أكبر عدد للاجئين جراء صراع واحد، داعياً المجتمع الدولي إلى دعمهم، وتأثرت تركيا بالأزمة في سوريا على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. وتشير بعض الدراسات من خلال البحث الميداني التي استمرت 8 أيام على إجراء أبحاث في كل من المدن التالية: هاتاي، غازي عنتاب، شانلي أورفا، كيليس، وكذلك في القرى والضواحي التابعة لها. كما عقد لقاءات مع كبار المسؤولين بشأن إقامة اللاجئين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وكذلك السوريين والسكان المحليين في المدن التي تعتبر بمثابة المعبر الذي يمر منه السوريون من أجل النزوح إلى تركيا ، وتقوم رئاسة إدارة الطوارئ والكوارث التابعة لمجلس الوزراء التركي بعمل أبحاث بشكل أساسي بخصوص المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين بتركيا وكذلك تتناول احتياجاتهم.

وهناك نحو خمسة عشر مخيماً يمكننا تقسيمها كالتالي: 4 في هاتاي، 3 في شانلي أورفا، واحدة في كلا من أطمه، ماردين آدي يامان، قهرمان ماراش، وعثمانية بمجموع 15 مخيم ونحو 6 حاويات 2 في كيليس، وواحدة في كلا من شانلي أورفا. مالاطيا هاتي وغازي عنتاب. وقد تم احصاء عدد السوريين الذين دخلوا إلى مراكز اللجوء نحو 432,796 مواطن سوري منهم 222,411 عادوا إلى وطنهم.

أجرت مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية وبالتعاون مع مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط دراسة حول وضع السوريين الذين لجأوا إلى الأراضي التركية نتيجة الحرب الدائرة في بلادهم والذين يعيشون خارج المخيمات والبالغ عددهم

ما يقارب المليونى نازح، وتطالب بأن تخفف بقية الدول العربية الحمل عن دول الطوق (لبنان والأردن والعراق وتركيا) وأن تقدم مزيداً من الدعم بمختلف أشكاله لهذه الدول وللمنظمات السورية الوطنية العاملة فيها، وأن عدد اللاجئين السوريين فاق عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم إسرائيل، وبقاء هذه الدول في موقف شبه المتفرج سيزيد من معاناة الدول المضيفة، ويهدد بالتالي مئات آلاف السوريين الذين يضطرون إما إلى الهجرة غير النظامية عبر البحار بما تحمله من مخاطر مخيفة، أو العودة إلى ديارهم المدمرة وتعريض حياتهم للخطر من جديد.

وسلط تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية الضوء على معاناة اللاجئين السوريين في تركيا، أن أكثر من مليون لاجئ من إجمالي مليون وستمئة ألف تستضيفهم تركيا يعيشون خارج المخيمات التي تديرها الحكومة حيث يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. التقرير أكد أيضاً أن تزايد أعداد اللاجئين جعل الكثيرين ممن يحاولون عبور الحدود ضحايا لسوء المعاملة¹.

الأهمية:

- 1- أن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية تحاول التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، مشيرة إلى وجود كوارث إنسانية صحية واقتصادية وإجتماعية داخل سوريا وفي دول الجوار التي تستقبل اللاجئين السوريين، بسبب ضعف الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية وتزايد أعداد اللاجئين.
- 2- أن النازحين في تركيا لم يحصلوا على إمتيازات وحقوق اللاجئين في تركيا بسبب رفض الحكومة منحهم هذه الصفة والإصرار على تسميتهم بالضيوف.
- 3- أن اللاجئين يعانون كثيراً للحصول على لقمة العيش وإعالة عائلاتهم وإنقاذهم من الجوع، ووجود بعض المنظمات الإغاثية أشبه بالمافيات التي تستغل اللاجئين.

¹ تقرير عن الإزمة السورية مأساة القرن 21 للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الأهداف:

1- حماية اللاجئين يتركز في حماية حقوق اللاجئين والى توفير الأوضاع الكريمة لهم، إضافة إلى خلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة الحق في اللجوء والعتور على ملاذ في دولة أخرى، وهذا ما أكد عليه المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، واخذ في التصدي لها من خلال الاتفاقيات الدولية. والبروتوكولات الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين.

2- تعد الاتفاقية التي تم إبرامها عام 1951 بشأن وضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشرعي، الذي يحدد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين.

3- يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها. حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثتها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها.

مشكلة البحث:

تفاقم معاناة اللاجئين السوريين وتوقعات بتزايد أعدادهم ، وحصول إنتهاكات جسيمة لحقوق اللاجئين في دول الجوار .
والمنظمات الإغاثية بعضها مافيات تستغل اللاجئين السوريين، ومن إدانة إلى أوروبا طريق معاناة اللاجئين السوريين.

ويُعدّ ملف اللاجئين السوريين واحداً من أكثر الملفات الإنسانية خطورة في القضية السورية، نظراً للأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخطيرة التي يُخلفها اللجوء على مجتمع اللاجئين وعلى ذويهم من غير اللاجئين، وما يتركه من آثار مماثلة على المجتمعات المضيفة، فيعطي هذا الانتهاك بُعداً دولياً وإقليمياً، كما تُمثّل قضية اللجوء مُحصّلة لبقية الانتهاكات، حيث تُظهر بحجمها الكمي غير المسبوق في العصر الحديث مستوى الوحشية التي مُرست على الشعب السوري من قبل النظام، والتي دفعت ملايين الأشخاص للتخلّي عن بيوتهم والعيش في أماكن لا يصلح بعضها للعيش البشري امام التجاهل من المجتمع الدولي.

المبحث الاول: أحوال اللاجئين السوريين في دول الجوار تركيا- الأردن- لبنان- العراق

المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئين السوريون في دول الجوار.

الفرع الاول: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئين السوريون في تركيا من حيث توفير الطعام والملبس والسكن والعمل وعدم اتقان اللغة التركية.

أن أكثر من 1.6 مليون سوري عبروا الحدود التركية هرباً من الحرب التي تجتاح بلادهم منذ العام 2011، لكن 220 ألفاً منهم فقط وجدوا ملجأ لهم في 22 مخيماً تديرها الحكومة التركية.

في حين أن 1.38 مليون يشكلون 85% من اللاجئين تُركوا يواجهون مصيرهم بأنفسهم في عدد من المدن التركية، وقدرت المنظمة عدد السوريين الموجودين في إسطنبول فقط بنحو 330 ألفاً

أحوال اللاجئين السوريين الذين لم يقبلوا العيش داخل المخيمات، وانتشروا في المدن التركية وحصلوا على فرص عمل، وفرت لهم لقمة العيش والسكن والمأوى.

ودفعت الحاجة للمال والسعي لتوفير العيش الكريم بعض اللاجئين السوريين إلى العمل في مشاغل الحياكة، التي توفر لهم مصروفاً يكفي حاجاتهم الأساسية بالكاد، ويتشارك السكن مع أخريات في بيوت شبابية وتعاني مشاغل الحياكة التي توظف اللاجئين السوريين في تركيا من صعوبات التسويق التي تواجه المنتجات، إضافة إلى الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على الرخصة الضريبية وغيرها، إضافة إلى الحصول على الحد الأدنى من الأجور.

وعدم إتقانهم للغة التركية يقف عائقاً أمام حصولهم على فرص عمل أفضل، رغم أن البعض الآخر نجح في إتقان اللغة وساعدهم ذلك في دخول السوق بشكل أسهل، ورغم وجود بعض المعوقات فإن بعض رجال الأعمال السوريين نجحوا في نقل أعمالهم إلى تركيا ونجحوا في تسويق منتجاتهم في السوق المحلية، ووفروا فرص عمل كثيرة للاجئين السوريين، مع الأخذ في الاعتبار حاجتهم للموظفين الأتراك حتى يسهل ذلك من عملية دخولهم السوق التركي.

وأن بطاقات تعريف اللاجئين السوريين التي أصدرتها الحكومة التركية ستساعد في حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة، إضافة إلى إن العمل الذي يسهل الحصول على مهنة شريفة تجعل اللاجئ السوري رافداً للاقتصاد التركي لا خصماً عليه.

وتستضيف تركيا أكثر من مليون و600 ألف لاجئٍ سوري يقيم غالبيتهم في ظروفٍ صعبةٍ في معظم كبرى مدن البلاد ويحاول كثيرٌ منهم دخول سوق العمل التركي، علماً أن معدلات البطالة في تركيا ذات التعداد السكاني البالغ 76 مليون نسمة يبلغ نحو 10% من أعداد السكان القادرين على العمل فعلياً وفقاً لإحصاءاتٍ رسمية.

فعلى الفرد اللاجئ العازب أن يدفع ما بين 100 و170 دولارٍ للحصول على سريرٍ في غرفةٍ مع 3 أشخاص، أما العائلة التي تستأجر منزلاً مستقلاً فتضطرُّ إلى دفع 450 دولاراً على الأقل فضلاً عن فواتير الكهرباء والتدفئة والمياه، تكاليف معيشة عائلة مؤلفة من 5 أفرادٍ بصورةٍ كريمة في اسطنبول فنقَدَّر بحوالي 500 دولارٍ

كمصروفٍ منزلي، ويمكن للسوري أن يعيش بمستوى مقبول بـ1500 دولارٍ شهرياً وهذا لعائلةٍ مكونةٍ من 5 أفراد.

وكذلك عدم إتقانك للغة التركية تشكّل عائقاً امام الحصول على مهنة أفضل براتب أفضل، فهذا الموضوع يُشكل للاجئين عائقاً كبيراً بالنسبة للعمل وعندما تمتلك اللغة التركية يكون بمقدورك الحصول على فرصة عمل أحسن أو براتب أحسن حتى بأمور الحياة بتفاصيلها كلها في المصحة في المشفى في السوق فاللغة أكثر من ضرورية، الا ان استطاع بعض السوريين أن يتعلموا اللغة التركية بفترةٍ قصيرة جداً وأن يتقنوها لدرجة أنك لا تميزهم عن الأتراك، مما أتاح لهم فرصةً كبيرةً لدخول السوق التركي.

ويقول مسؤول في رعاية شؤون السوريين في تركيا: إن أكثر من مليون و600 ألف سوري المسجلون رسمياً هنا في تركيا، بعض منهم استطاعوا أن يتعلموا اللغة أن يتعايشوا مع الأتراكو أن يدخلوا إلى السوق التركية وسوق العمل.

لا شك أنّ قضية الإخوان السوريين في تركيا تحتاج إلى علاج ليس فقط من قبل الحكومة التركية بل من قبل مؤسسات العمل المدني السورية وغير السورية، لأنها هي كارثة العصر لأنها هي مشكلة العصر، 4 سنوات تقريباً ما زال اللاجئين السوريين يتوافدون إلى تركيا، كلما حدثت مشكلة في سوريا كلما قصف النظام المدن السورية وخاصةً مدينة حلب ليس لهم ملجأ إلا أن يأتوا إلى تركيا يعني فقط في الحادثة الأخيرة التي حصلت في عين العرب كوباني إذا تذكر يعني خلال أيام حوالي 200 ألف إنسان لجأ إلى تركيا، هذه تحتاج إلى إمكانيات دولة تحتاج إلى الأمم المتحدة أن تضع يدها بشكل جاد على هذه القضية، الحكومة التركية الآن بالتعاون مع مؤسسات العمل المدني التركية تحاول أن يكون هناك حاضنة شعبية تركية بجانب الخدمات التي تقدمها الحكومة التركية لاحتواء الأخوة السوريين المنتشرين من اسطنبول إلى مرسين بل إلى ريزا إلى موش إلى أقصى شرق تركيا.

أولاً: بالنسبة للمخيمات هذه أسهل حالة الآن حوالي 220 ألف سوري الآن موجود داخل المخيمات هناك 22 مخيم، هذه الخدمات تُقدّم من قِبَل الحكومة التركية أول شيء احتياجاتهم اليومية تُقدّم لهم أيضاً الخدمات الصحية وهذه مهمة جداً وأيضاً تُقدّم لهم الخدمات التعليمية، هذه قانونياً حسب الأمم المتحدة هي الحماية التركية للاجئين السوريين فذلك أطلقوا عليهم صفة الضيف، لذلك الآن الشعار المرفوع هنا في تركيا وهذا الشعار يهمننا بشكل كبير جداً أنّ الأتراك يقولون أنتم المهاجرون ونتمنى أن نكون نحن الأنصار.

ثانياً: بعد ما تركيا وقّعت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وأرادت أن تُطوّر وضع اللاجئين ليس فقط السوريين كل اللاجئين إلى تركيا بحيث أنّ هناك يبدأ الآن مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للسماح للأتراك بدخول الاتحاد الأوروبي بدون الحصول على تأشيرة، هذا حلم الأتراك الآن من الاتحاد الأوروبي يعني يريدون أن يحققوا هذا الحلم، ولكن أيضاً له إيجابيات وله سلبيات، الإيجابيات كثيرة بالنسبة للأتراك وبالنسبة لنا: **النقطة الأولى** /الأول مرة يتم الاعتراف بأنّ هناك مجموعة من السوريين يتجاوز عددهم مليون و600 ألف إنسان بحاجة إلى رعاية كلاجئ في تركيا وإن كان ضيوف، **النقطة الثانية** / والمهمة أيضاً تأمين الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات اللازمة وأهمها هو إذن العمل الذي يحلم كل سوري موجود على الأراضي التركية أن يُمارس العمل الحر الشريف، لأنّ المجتمع السوري لا يمكن أن يبقى عالة على مجتمع آخر. إذاً هذا هو واقع حال السوريين في تركيا منهم من استطاع أن يشق طريقه وأن يؤمن لقمة عيشٍ كريمةٍ له ولأسرته ومنهم ما زال يُحاول ذلك².

التركي أظهرت دراسة مشتركة أعدها اتحاد جمعيات أصحاب الأعمال (TISK) مركز أبحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجيتيبه . (HÜGO) أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا قد يتجاوز 3 ملايين لاجئ في المستقبل القريب.

² تقرير منظمة العفو الدولية الصادر عن الامم المتحدة 2014/11/20م.

وذكرت الدراسة أن ظروف العمل للاجئين السوريين قد تتدهور أكثر إذا لم تتخذ إجراءات ملموسة ودائمة بشأن أكثر من 300 ألف عامل سوري يعملون دون تسجيل وبالتالي دون ضمان اجتماعي.

استمرت الدراسة 5 أشهر، وشملت 18 ولاية تركية، وقام بها فريق يضم 12 باحثاً. وأظهرت الدراسة أن عدد اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا يقدر بحوالي 2,2 مليون شخصاً، وأن أكثر من 50 بالمئة من السوريين الذين غادروا بلادهم هم باقون في تركيا بشكل دائم.

وتوقعت الدراسة أن يصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا إلى 3 ملايين شخصاً في المستقبل القريب، مع تزايد احتمالات التنام شمل الأسر التي انفصلت عن بعضها بفعل الحرب، ويعيش حوالي 10 بالمئة فقط من هؤلاء اللاجئين في المخيمات، الشريحة التي تعد الأفقر والتي تعيش ظروفًا أصعب حسب الدراسة، في حين يتوزع بقية اللاجئين في الولايات التركية، وخاصة الجنوبية منها.

وتظهر أرقام الدراسة: أن 150 ألف طفل على الأقل ولدوا للاجئين السوريين في تركيا، وأن من ضمن اللاجئين 600 - 700 ألف في سن التدريس الإلزامي، 15-20 بالمئة منهم فقط يكملون تعليمهم.

وتقول الدراسة: "إن تحديد مهاراتهم المهنية، وتقديم التعليم لهم باللغة التركية والتدريب المهني ينبغي أن يكون الأساس لدمجهم في المجتمع التركي. ويجب تحديد الإطار القانوني لتشغيلهم وأنواع الأعمال التي سيشتغلون بها، وتحتاج الحكومة التركية للعمل مع المجتمع المدني لتحقيق ذلك".

وترى الدراسة: أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات فورية وسلسلة لدمج هذه الشريحة من السكان، التي تجاوز تعدادها عدد كل اللاجئين الذين تدفقوا إلى تركيا منذ تأسيسها عام 1923، والذي يقارب مليوني شخص. وتقول: "إن قضية اللاجئين

السوريين في تركيا تجاوزت الحد الذي يمكن من خلاله التعامل معها بإجراءات طارئة من خلال سياسات الإغاثة".

وأشارت الدراسة: إلى أن تهديدًا يكتنف الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا ما لم يتم التعامل مع مسألة اللاجئين وفق خطة مكثفة. وتصل نسبة البطالة في تركيا إلى 10,1 بالمئة، التي هي أكثر من معظم الدول النامية والصناعية الرئيسية، في حين تجاوزت نسبة البطالة في الولايات الجنوبية التركية التي تضم نحو 1,3 مليون لاجئ سوري معدلها في البلاد منذ عام 2011.

وبلغت نسبة اللاجئين السوريين في ولايات غازي عنتاب (1,9 مليون نسمة)، وهاتاي (1,8 مليون نسمة)، وشانلي أورفة (1,5 مليون نسمة) الجنوبية على الترتيب 16,4 بالمئة، و16,4 بالمئة و28,7 بالمئة بحلول عام 2013. في حين بلغت النسبة في ولايات أصغر مثل كيليس 85,9 بالمئة.

وذكرت الدراسة أن تكلفة استضافة اللاجئين على الحكومة التركية بلغت 7,6 مليار دولار، كان 95 بالمئة منها مقدمًا من الحكومة التركية.

واقترحت الدراسة: أن تتم إعادة هيكلة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية إلى "وزارة المرأة والعائلة" و"وزارة السياسات والتماسك الاجتماعي". بافتراض أن تضطلع الوزارة وفق الاسم الثاني بمهمة معالجة وضع اللاجئين.

وتقدم الدراسة توقعًا مستقبليًا لوضع اللاجئين السوريين كقوة عاملة، وتقول إن حوالي 35 ألف لاجئ سوري هم خريجو جامعات، وإن نسبة المؤهلين للعمل في حرفة معينة ضئيلة جدًا. كما تقدر أن 300 ألف عامل سوري هم غير مسجلين ولا يملكون ضمان اجتماعي، في حين أن 3,686 فقط قد أعطوا تصريحًا رسميًا للعمل منذ عام 2011م³.

³ تقرير مركز دراسات وابحاث اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال التركي ، ومركزابحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجيتيبه.

وفي الوقت الذي تعاني فيه تركيا من آثار ركود عالمي، انعكست على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي على المستويين المحلي والعالمي في عام 2015، فإن الرأي العام التركي اقترب نحو السلبية تجاه عمل اللاجئين السوريين، فقد أشارت الدراسة إلى استطلاع للرأي يظهر أن 48 من المشاركين يرون وجوب عدم إعطاء تصاريح عمل للاجئين السوريين، في حين رأى 28 بالمئة أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن أن تعطى للاجئين السوريين في مجالات عمل محددة⁴.

ورأى 13 بالمئة من المستطلعة آراؤهم أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن إعطاؤها في كل المجالات، وأكد 6 بالمئة فقط قبولهم إعطاء تصاريح عمل للسوريين دون شروط أو حدود. في حين أظهرت إحصائيات سابقة أن الأتراك يعتقدون بأغلبية 85 بالمئة أن اللاجئين السوريين ينبغي أن لا يمنحوا الجنسية التركية، في حين تعامل مجتمع الأعمال التركي ببراغماتية أكثر تجاه إعطاء الجنسية فأيد 40 بالمئة منه ذلك).

ومع اشتداد حدة الصراع - وما من نهاية تلوح في الأفق - ومع انكماش موارد الحكومة التركية والمجتمع، تُطرح أسئلة حول حدود الضيافة في تركيا. مما لا شك فيه أنّ استمرار تدهور الوضع داخل سوريا يضغط بشكل كبير على تركيا بشأن قدرتها على إدارة وضع اللاجئين داخل أراضيها وعلى ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

تواجه تركيا حالياً تحديات رئيسة خمسة حول الاستجابة للأزمة السورية:

1. الحفاظ على استجابة تركية لأعداد اللاجئين المتزايدة.
2. حشد التضامن الدولي لدعم الجهود التركية.
3. تنفيذ "سياسة تسليم المساعدات على الحدود" التي ابتكرتها تركيا بشكل فعال.
4. معالجة القضايا الأمنية الناتجة عن العنف في سوريا وعن وتزايد عدد اللاجئين السوريين في تركيا.

⁴ تقرير معهد "بروكنجز" ومنظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا ، نوفمبر 2014 م .

5. الاعتراف بأن لا يمكن للعمل الإنساني أن يحل محل العمل السياسي لحل الأزمة الأوسع نطاقاً⁵.

الفرع الثاني: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون بالأردن.

كشفت دراسة بحثية حول أوضاع اللاجئين السوريين بالأردن التل قام بها مجموعة من الباحثين وخلصوا إلى الآتي:

1- تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول في العالم في استقبال موجات من النازحين واللاجئين ، حيث استقبلت اللاجئين والنازحين من فلسطين والعراق وسوريا وغيرهم.

2- إن تدفق اللجوء إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودة ، وأدى إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات.

3- تعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضررا من اللجوء السوري، حيث الازدحام في المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، وغيرها.

4- ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا، مما أدى إلى عدم إمكان الأردنيين وخاصة المقبلين على الزواج من دفع تكاليف أجور السكن.

5- قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئين مع قيامه بالعبء الكبير في الإنفاق على اللاجئين.

6- وتشير الاستبانة إلى أن أكثر اللاجئين قد هربوا من المدن الكبيرة وخاصة درعا وحمص، خوفا من القتل، أو التهديد بالقتل، وأن 76% تقريبا منهم يرغبون بالرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب.

⁵ تقرير عن معهد عثمان بهادر دنشر، فيتوريا فيدرتشي، إليزابيث فيرس، سما كارسا وإيلف أوزمنك شاميكال "برونكجز" ومنظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا نوفمبر 2014 م بعنوان حدود الضيافة".

7- يشكل اللجوء عبئاً إضافياً على الموازنة الأردنية مع وجود الضائقة المالية ، وتضخم المديونية، وما يترتب عليها من فوائد سنوية، علماً بأن الدراسة بينت بأن المنظمات المانحة لا تقدم للاجئين أكثر من 19% من الدعم.

وتوصي الدراسة بتقديم المساعدات من الدول المانحة إلى الحكومة الأردنية للقيام بالمهام التي يتطلبها اللجوء، وخاصة أن الأردن يمر بضائقة مالية، وعجز في الموازنة، وتراكم في المديونية، علماً بأن التقديرات الأولية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقول بحاجة الأردن إلى 4,5 مليار دولار لمواجهة تدفق اللاجئين السوريين حتى عام 2016م⁶.

وأظهرت دراسة أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية أن السوريين في الأردن يعيشون ظروفًا سيئة بشكل متزايد وأن ثلثي اللاجئين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، في وضعٍ لا يختلف عن ما يعيشه السوريون في باقي بلدان اللجوء كالعراق أو لبنان.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، خلال الإعلان عن الدراسة الجديدة في عمان اليوم الأربعاء والتي حملت عنوان "العيش في الظل"، إن وجوده في الأردن جاء للتعبير عن تضامنه مع اللاجئين السوريين خاصة وإن تأثير العاصفة الثلجية التي ضربت الأردن مؤخراً ما زال ملموساً وبشكل ضغطاً كبيراً على ظروفهم المعيشية السيئة أصلاً، حسب تعبيره، وأضاف غوتيريس أن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب حجم الأزمة وقلة الدعم الدولي، مؤكداً أن المسنين والأسر التي ترأسها نساء هم الفئات الأكثر تضرراً جراء شح المساعدات، وطالب غوتيريس المجتمع الدولي بزيادة الدعم المقدم للأردن ليكون قادراً على تحمل الأعباء المتزايدة جراء استضافته للاجئين السوريين من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والطاقة والصرف الصحي والكهرباء.

⁶ - د. احمد سميران ، د . مفلح سميران ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون جامعة ال البيت حول (الاعاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات) الاردن 17-18/6/2014م

واحتوت الدراسة على بيانات تم جمعها خلال عام 2014 من خلال زيارات منزلية لحوالي 150 ألف لاجئ سوري يعيشون خارج المخيمات في الأردن، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المنازل التي تمت زيارتها من قبل الباحثين كانت تعاني من عدم وجود وسائل التدفئة، بينما افتقر ربع المنازل للكهرباء وأكثر من 20% منها لم يكن فيها مرحاض⁷.

كما أظهرت الدراسة أن واحداً من كل ستة لاجئين يعيشون فقراً مدقعاً، حيث يعيش الفرد الواحد بأقل من 40 دولاراً في الشهر، ويشكل إيجار السكن أكثر من نصف إنفاق العائلات السورية، الأمر الذي أجبر عدداً كبيراً من اللاجئين على مشاركة السكن مع أسر أخرى للتقليل من الإنفاق.

وأكدت الدراسة أن الدخل والإنفاق بالنسبة لغالبية الأسر اللاجئة هو الآن ما دون المستوى المطلوب لتلبية معظم احتياجاتها الأساسية، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية.

كما أشارت الدراسة إلى أن أي تخفيض يحدث في مستويات الدعم الحالي سيكون له عواقب فورية على اللاجئين السوريين في الأردن أو خارجه، يذكر أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن يقدر بأكثر من 620 ألف شخص، يعيش 84% منهم خارج المخيمات الرئيسية في البلاد⁸.

الفرع الثالث: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون

بلبنان والعراق

كما أنه لا يتواجد مخيم رسمي بلبنان نتيجة السياسة هناك. ويتم إدارة المخيمات في الأردن من خلال الدعم المقدم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول التعاون. كما تقوم حكومة إقليم كردستان العراق بإدارة المخيمات عن

⁷ دراسة عن معاناة لاجئي سوريا بالأردن أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية بعنوان "العيش في الظل" 2014م.

⁸ خالد الوزني، "برامج تقديم الخدمات" دراسة ميدانية تصدر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي الأردني، 2012.

طريق الدعم المقدم من المفوضية ومؤسسات المجتمع المدني وتعرض لبنان والأردن إلى خطر تدفق موجات هجرة جديدة إليها. وتلبيهم تركيا ومن بعدها العراق، وفي تركيا تقوم بتقديم خدمات على أعلى مستوى للاجئين السوريين. بينما في مخيمي دومايز والزعترى المتواجدين بالعراق والأردن فالخدمات بهما رديئة للغاية مقارنة مع المخيمات التركية. إلا أنه في العراق استطاعت إرضاء اللاجئين وذلك لأنها سمحت لهم بالعمل خارج المخيم على عكس الأردن التي لا تسمح بذلك بتاتاً.

1- مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها. التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها.

2 - موجات هجرة جديدة: يلعب عامل الجغرافيا دوراً مهماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة إليها. فبينما يتدفق أعداد كبيرة من الهجرات النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه إلى تركيا والعراق، نجد أن جزءاً كبيراً من الهجرات المتدفقة على الأردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية. بالتالي فالعامل الأمني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة⁹.

3- العلاقات القائمة بين السكان المحليين واللاجئين: بالرغم من وجود ردة فعل غاضبة للأهالي المحليين تجاه اللاجئين في كل دولة من الدول الأربع إلا أننا يمكننا القول بعدم وجود احتمالية تحول هذا الغضب إلى منازعات اجتماعية. بالتالي ويغض النظر عن بعض الاستثناءات فإن الهوية المذهبية والعرقية لعبت

⁹ - تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 2014 م .

دوراً مهماً في تحديد مسار تلك الهجرات. وبالرغم من هذا فإن العوامل الاقتصادية أثرت بشكل أكبر من عوامل وحدة الهوية.

4- العلاقات القائمة بين السكان المحليين واللاجئين: بالرغم من وجود ردة فعل

غاضبة للأهالي المحليين تجاه اللاجئين في كل دولة من الدول الأربع إلا أننا يمكننا القول بعدم وجود احتمالية تحول هذا الغضب إلى منازعات اجتماعية.

بالتالي وبغض النظر عن بعض الاستثناءات فإن الهوية المذهبية والعرقية لعبت دوراً مهماً في تحديد مسار تلك الهجرات. وبالرغم من هذا فإن العوامل

الاقتصادية أثرت بشكل أكبر من عوامل وحدة الهوية¹⁰.

5- اللاجئين السوريون المقيمون خارج المخيمات: يحاول السوريون مداومة حياتهم

تحت ظل الكثير من الظروف الصعبة. حيث إن عملية الانسجام مع الأهالي

المحليين كانت بمثابة مشكلة في الأربع دول. وتلعب وحدة اللغة والثقافة دوراً مهماً في عملية الانسجام تلك .

6- الانقسامات المذهبية والعرقية: تأتي لبنان في مقدمة الدول التي تعيش حالة من

الانقسامات المذهبية والعرقية. فاللبنانيون قلقون بشأن بقاء اللاجئين السوريين

الشيعة بها لمدة طويلة وما يترتب عليه من آثار ستؤدي إلى تغيير البنية

الديموغرافية. ولم تعاش مثل هذه المشكلة في الأردن والعراق بسبب الوحدة

العرقية والمذهبية القائمة بين اللاجئين والسكان المحليين. أما بالنسبة لتركيا فلا

تظهر مشكلة الانقسامات المذهبية والعرقية سوى في مدينة هاتاي.

7- الرغبة في الهجرة إلى دولة ثالثة: تعتبر تركيا ولبنان من أكثر الدول المحتمل أن

تجري بها هجرات إلى دول ثالثة. فحتى لو تميزت المخيمات بها بالكثير من

الإمكانيات التي تم اعدادها على أعلى مستوى إلا أن ظروف من يعيشون خارج

¹⁰ "كتاب التكيف مع الأزمة " يصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين بالأردن 2014م.

المخيمات صعبة للغاية. وفي لبنان أعرب الكثير من اللاجئين عن رغبتهم في الذهاب إلى دولة ثالثة ..

8- الاتجاه والميل إلى التطرف الذي ظهر بين السوريين: إن هذه الظاهرة تمثل خطراً كبيراً على الدول الأربع¹¹.

ويمكننا القول: بأن مخيم الزعتري بالأردن من أكثر الأماكن التي برزت بها هذه الظاهرة بكل وضوح وذلك لأسباب عدة منها كبر المخيم، عدم الالتزام بالقواعد، عدم توفر الأمن مما جعل منه مكاناً للاستثمار والذي أدى فيما بعد إلى خلق حالة من التطرف بين المواطنين. كما أن الشعب اللبناني قد اتخذ موقفاً واضحاً تجاه الحكومة والمعارضة السورية. ولقد أثر هذا الوضع على اللاجئين السوريين هناك بشكل كبير. وعند إضافة الظروف الصعبة التي يعاني منها السوريين هناك نجد أن كل الظروف مهدت لخلق حالة من التطرف التي مال إليها السوريين.

إن الوضع ليس بالجيد من ناحية أهداف الأكراد بخصوص تكوين دولة كردية فيدرالية تضم شمال سوريا، كما أنه من المحتمل أن تتأثر العلاقات بين تركيا وإقليم شمال العراق على المدى البعيد بسبب المخيمات التي تم انشاؤها في الإقليم الكردي في العراق كما حدث بالفعل في مخيم "مخمور". كما أن صعوبة أحوال المعيشة في المخيمات أدى إلى خلق مناخ ملائم للفساد والاستغلال. وكذلك اللاجئين المتواجدين بالمخيمات وخارج المخيمات يشكلون خطراً واضحاً على استقرار العراق والدول المجاورة¹².

المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون في دول أوروبا .

المطلب الأول: أهم المشاكل التي يعانيها اللاجئون السوريون في دول أوروبا اليونان - مقدونيا - المجر - النمسا - ألمانيا.

¹¹ تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 2014م .
¹² تقرير عن إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والمنسق الإقليمي للاجئين السوريين والعراق في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

الفرع الاول: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون في اليونان.

يعيش مئات منهم في خيام بحديقة وسط أثينا، بينما يقدم لهم متطوعون ما يستطيعون من معونات. وتدخل إلى اليونان يوميا أعداد كبيرة من اللاجئين السوري الفارين من الحرب في بلادهم ويصلون إلى أثينا، بعد عبورهم الجزر اليونانية، وقبل توجههم شمالا باتجاه دول البلقان ثم إلى وسط وشمال أوروبا، ويجد لاجئون سوريون مأوى مؤقتا لهم في شقق سكنية يستأجرونها، بينما يقيم آخرون في الساحات العامة والطرقات، ويقع كثيرون منهم ضحايا استغلال المهريين والمحتملين. وبينما تنطلق مبادرات من جمعيات إنسانية وجاليات عربية ومتطوعين لإغاثة اللاجئين من الطرفين، تبدو الحكومة اليونانية غارقة في همومها الاقتصادية والسياسية، فلا خطة لديها لمساعدتهم.

وتزداد أعداد اللاجئين يوميا بما يفوق بكثير حجم إمكانيات وجهود الجمعيات الإنسانية والمتطوعين، ويتضح ذلك أكثر في جزر بحر إيجه القريبة من تركيا، حيث يتعاطف أهلها مع معهم.

وتقوم جمعيات من بينها جمعية البيت السوري في اليونان بتقديم مساعدات للاجئين السوريين، في وقت يؤكد فيه ناشطون سوريون أن مساعداتهم تبدو كنقطة في محيط حاجات أعداد اللاجئين الكبيرة التي تصل يوميا.

ويتعرض اللاجئون لأخطار كثيرة مثل الغرق والأمراض واجتياز الحدود، كما يتعرضون لاستغلال وخداع وتهديد شبكات التهريب إن هم اعترضوا على شروطها أو قرروا التراجع في أي من مراحل بحثهم عن بر أمان.

وتستغل شبكات التهريب أيضا حاجة اللاجئين إلى السكن والتنقل، فيعمد أفرادها لاستئجار شقق سكنية يؤجرونها للاجئين بأسعار مرتفعة. كما يعمد سائقو سيارات أجرة لنقلهم بأسعار خيالية.

4- الفرع الثاني: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون في

ألمانيا في محافظة بافاريا أو بايرن بالألمانية.

5- يزداد وضع اللاجئين تعقيداً كما هو الوضع في باقي البلاد مع التدفق الهائل

لطالبي اللجوء السياسي من سوريا والعراق. ما يجعل عملية إيوائهم صعبة خاصة

في ظل العجز الذي أصبحت تسجله مراكز الإيواء.

وعندما تطأ أقدام اللاجئين السوريين أرض ألمانيا، يعتقد بعضهم منهم أن المعاناة إنتهت وستبدأ مرحلة جديدة من حياته مليئة بالمفاجآت السارة والتعويض عما خسره سواء من جراء الحرب في بلاده أو من جراء المعاناة التي عاشها في بلدان الجوار ريثما تمكن من تأمين لجوء رسمي من طريق الأمم المتحدة أو الوصول سالماً عبر «قوارب الموت».

الصددمات تبدأ بعد أيام قليلة من الوصول، ربما أولها هو أن مراكز الإستقبال مزدحمة باللاجئين الذين ينتظرون قبول أوراقهم، والذين دخلوا ألمانيا بطريقة غير شرعية، علماً أن الوضع مختلف إلى حد ما بالنسبة للقادمين عن طريق الأمم المتحدة ثم يدخل طالب اللجوء بدوامة المراسلات الورقية والرسائل التي يتلقاها في شكل دائم، والمنصوصة غالباً من دون ترجمة إلى العربية. وتتجلى الصورة تدريجاً، إذ يكفي مبلغ من المال لبعض التنقلات والطعام. وقت طويل يمضيه اللاجئ في الإنتظار، وغالبية مراكز الإحتضان تعاني من مشكلة الانترنت، فهو إما غير متوافر أو على اللاجئ دفع مبلغ مالي ليس بقليل للحصول على هذه الخدمة. زيارة الطبيب وشرح ما يشعر به المريض ووصف حالته قصة أخرى نظراً لعدم تكلمه الألمانية، ومن ثم الإنتظار ليأتي دوره لدخول أحد معاهد اللغة التي تشهد طفرة إستثنائية في عدد الطلاب، ناهيك عن صعوبة تعلم اللغة والحصول على فرصة عمل، ما يعني أن اللاجئ سيعيش وقتاً

طويلاً معتمداً على المساعدات المالية المقدّمة من الحكومة، التي لا تسدّ أكثر من الحاجات¹³.

الفرع الثالث: أحوال اللاجئين السوريين في النمسا.

تعتبر مساعدات النمسا للاجئين من الأفضل أوروبياً، حيث أن قيمة المساعدات التي تقدمها النمسا للاجئ تكفيه لعيش حياه كريمة ،وعندما نتحدث عن مساعدات النمسا للاجئين على أرضها، يجب أن لاننسى المعاملة الجيدة إلى حد ما، عكس دول أوروبية أخرى في الجوار.

أثناء دراسة طلب اللجوء في النمسا، تمنح النمسا اللاجئ غطاء ومعجون وتُعطى للاجئ فرشاة أسنان وماشابه، ثم تقوم النمسا بفحص اللاجئ طبياً، وفي هذا الوقت يسكن في الكامب أو مساكن مخصصة للاجئين، وتقوم النمسا بإعطائه مصروفا شهريا يبدأ من 200 إلى 300 يورو شهرياً يدبر به حياته ،هذا أثناء دراسة ومعالجة طلب اللجوء، بعد قبول الشخص كلاجئ في النمسا ترتفع قيمة المساعدات لتبدأ من 800 إلى 950 يورو للشخص هذا إذا كان الشخص وحده وعلى الشخص أن يدبر حياته بأكملها بهذا المبلغ كإيجار المنزل والأكل واحتياجات الحياه الأخرى، أما التعليم والصحة والتنقل فهو بالمجان، وأيضاً التنقل في وسائل المواصلات بالمجان ويتم من خلال منح اللاجئ بطاقة يركب بها المواصلات العامة مجاناً، وأيضاً يتم منح اللاجئ رصيد للهاتف يتم شحنه بقيمة 10 إلى 15 يورو شهرياً وإذا انتهى الرصيد على الشخص أن يشحنه من جيبه، أما اذا كان الشخص معه عائلته تكون المساعدات كالتالي يتم منح الزوج مبلغ يبدأ من 800 إلى 950 يورو والزوجة مبلغ يبدأ من 600 إلى 750 يورو أما الأطفال فيتم منحهم مبلغ يبدأ من 160 إلى 190 يورو والمساعدات تزيد وتقل بحسب عمر الطفل واحتياجاته، مع بعض الإمتيازات التي

¹³ تقرير الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، تقرير الامم المتحدة عن اللاجئين 2015.

ذكرناها في الأعلى، أما بخصوص إيجار المنزل فهو يختلف من مكان إلى مكان آخر مثلاً في بعض الأماكن يكون الإيجار 500 إلى 750 يورو. من وجهة نظري مساعدات النمسا للاجئين على أرضها جيدة جداً والمساعدات التي يحصل عليها الشخص أو الأسرة في النمسا تكفي لأن يعيش الشخص أو الأسرة حياة كريمة، وعلى كل شخص أن لا يعتمد على المساعدات وحدها وأن يحاول الإنخراط في سوق العمل حتى يحسن من وضعه، وأيضاً حتى لا يتأثر وضعه عند التقدم بطلب الحصول على الجنسية النمساوية، والتي من شروطها أن يكون الشخص عضو فاعل في المجتمع النمساوي¹⁴.

6- الفرع الرابع: معاناة اللاجئين السوريين في بلاد المجر.

يعاني اللاجئون السوريون اللذين وصلوا إلى "المجر" خلال هجرتهم إلى أوروبا من المعاملة اللاإنسانية من السلطات المجرية، حيث تقوم باحتجازهم في مراكز استقبال تشبه السجون، ولا يسمح لهم بالخروج أو الحصول على حاجاتهم الأساسية، وفقاً لما نقله موقع الجزيرة نت.

وذكر الموقع "الجزيرة اليوم"، أن الحكومة المجرية تمنع دخول اللاجئين إليها، وعند دخولهم بأي طريقة يمنعون من الخروج منها رغم رغبتهم في مغادرة البلاد، كما كتبت السلطات المجرية لوحات باللغة العربية تحذر اللاجئين من مغبة المغادرة في وضع يشبه الاحتجاز.

وأضاف الموقع "إن اللاجئين داخل مراكز الاستقبال وصفوا التعامل معهم من قبل السلطات بأنه "سيئ"، و"يتم على أساس أنهم متهمون باجتياز الحدود وبالدخول إلى البلاد بطريقة غير شرعية."

¹⁴ موقع الحكومة الاتحادية للهجرة على الانترنت حول "معلومات عن اللجوء والهجرة".

في حين فرضت السلطات المجرية على اللاجئين تقديم بصماتهم، وهذا مما سبب إزعاجاً لهم لأنهم يعتبرون أن المجر هي مجرد ممر لهم وليس نهاية المطاف لرحلتهم¹⁵.

وتتفاقم معاناة اللاجئين السوريين يوماً وبتفاقم معها مرارة الطريق وعراقيل الحدود، لاسيما في المجر، التي وصفوها بالمقبرة، فجميع المهاجرين الذين يصلون صربيا لاستكمال رحلتهم إلى دول أوروبا يخشون البصمة التي تفرضها المجر على المهاجرين، وطالب اللاجئون في صربيا الذين ينتظرون عبور الحدود إلى المجر، المجتمع الدولي بالضغط على المجر لتسهيل عبورهم إلى بقية دول أوروبا. كما وصف آخرون تعامل السلطات المجرية والشرطة مع المهاجرين بغير الإنساني، مؤكدين أنهم يريدون فقط العبور ولا يريدون البقاء في المجر.

وتبني المجر جداراً يصل إلى نحو ٤ أمتار مواز لجدار الأسلاك الشائكة الذي شيدهته أخيراً على طول حدودها مع صربيا.

وفي هذا السياق، اعتبر رئيس الحزب الديمقراطي المعارض في المجر أن هذا الإجراء غير إنساني. وقال لـ"العربية" خلال زيارته للحدود المجرية الصربية إن على العلى الحكومة تسهيل عبور المهاجرين، لأنهم بحاجة إلى مكان آمن، فهم ليسوا مجرمين، على حد قوله واعتقلت المجر مئات العائلات التي هربت من مركز لإيواء اللاجئين قرب الحدود، فيما أجبرت آخرين على إجراء البصمة، وهو ما أثار غضب اللاجئين الذين يحاولون عبور الحدود بأي وسيلة حتى وإن لجأوا للمهربين¹⁶.

النتائج:

1- الضغوط التي يواجهها البلدان نتيجة استمرار الأزمة السورية وتدفق مزيد من اللاجئين عبرهما يومياً باتجاه أوروبا، فتركيا التي يقيم فيها نحو مليوني لاجئ سوري، تحولت أيضاً إلى بلد عبور للاجئين القادمين من [أفغانستان](#) ومن اليمن

¹⁵ موقع الهيئة السورية للاعلام مقال بعنوان " معاناة اللاجئين السوريين في بلاد المجر".
¹⁶ "الحدث" تقرير حول معاناة اللاجئين السوريين في المجر قناة العربية.

والعراق ومن شمالي أفريقيا، بينما ترحح اليونان-المحطة الأوروبية الأولى في رحلة اللجوء تحت ضغط أزمة اقتصادية عميقة.

2- دعوة القادة الاوروبيين إلى إيجاد حل فعال لقضية اللاجئين عبر التنسيق مع تركيا، وأضافوا أنه في حال نجاح البلدين تركيا واليونان في التوصل لحلول تتعلق باللاجئين فسيشكل ذلك ركيزة لتعاون مستقبلي كبير بينهما.

3- لا يزال الحصول على اللجوء يشكل تحدياً؛ ويعود ذلك جزئياً إلى النقص في المكاتب الإقليمية للجوء والتي تعالج الطلبات وإلى النقص في موظفيها. وقد يكون الشخص الذي يريد طلب اللجوء ولا يتمكن من التسجيل أو يعجز عن التسجيل سريعاً عرضةً لخطر الإعادة وربما الإعادة القسرية- أي أنه يُعاد إلى بلد تكون فيه حياته أو حريته في خطر وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات لمعالجة.

4- نذرة أماكن الإقامة المتوفرة لطالبي اللجوء وتبقى الخدمات غير كافية وبشكل ذلك بشكل خاص مصدر قلق بالنسبة للضعفاء من الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم والنساء العازبات. في حين تنصّ القوانين الوطنية على ضرورة إيلاء الأهمية والأولوية لتحديد هذه الفئات ومساعدتها وحمايتها، يصعب تطبيق ذلك على أرض الواقع. فالمنظمات غير الحكومية التي تدير مراكز الاستقبال القائمة والمخصّصة لاستقبال طالبي اللجوء والأطفال غير المصحوبين، تعاني من نقص في التمويل وثمة خطر حقيقي يتهدد توفير الخدمات.

5- إنّ المفوضية تشعر أيضاً بالقلق إزاء الأخبار عن الممارسات الحدودية التي قد تعرّض اللاجئين والمهاجرين لخطر أكبر: تواصل توثيق قصص الإعادة غير النظامية (الطرد) عند الحدود البرية والبحرية اليونانية ونتج عن تدابير الرقابة المشدّدة المطبقة منذ العام 2010 انخفاض في أعداد الأشخاص الذين يحاولون الدخول عبر الحدود اليونانية-التركية البرية بينما ارتفعت أعداد الأشخاص الذين يدخلون اليونان عن طريق البحر.

6- عملياً، لا تتوفر إمكانيات الدمج والدعم للاجئين. فالكثيرون من اللاجئين يُهمشون أو يُستبعدون في ظل غياب أي تدابير دمج ملموسة، بالإضافة إلى ذلك يواجه اللاجئون صعوبات ملحوظة تتعلق بلمّ شمل الأسر الذي يُعتبر حقاً يُحرّم منه أولئك الذين يحصلون على حماية ثانوية و يصعب العثور على أماكن الإقامة بصورة خاصة، ولا تتوفر مرافق محدّدة للسكن الجماعي أو أي شكل من أشكال الدعم البديلة، وعلاوةً على ذلك، لم توضع أي استراتيجيات وطنية مستهدفة لتعزيز توفير فرص العمل للاجئين ونتيجةً لذلك يواجه الكثيرون منهم العوز والفقر والحرمان.

7- يعيق العداء للأجانب والعنف العنصري- يعيق العداء للأجانب والعنف العنصري الممارس ضدّ المهاجرين واللاجئين توفير الحماية وتحقيق الدمج. وعلى سبيل المثال، سجّلت شبكة تسجيل العنف العنصري، وهي شبكة تجمع ما بين منظمات المجتمع المدني التي تدعمها المفوضية، 65 حادثةً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014. وقد شملت هذه الحوادث اعتداءات جسدية في الأماكن العامة ضد المهاجرين واللاجئين بسبب لون بشرتهم وعرقهم أو دينهم.

المقترحات:

1- لا يمكن حل مشكلة اللاجئين دون التوصل لحل سياسي للأزمة، ومن الضروري تشكيل لجنة تعاون ثنائية لإيجاد الحل لهذه المشكلة عبر فهم مصدرها، بإنشاء مجموعة من المكاتب في مراكز الإيواء، وإقرار نظام التكفيل بحيث يتم السماح لبعض الأسر والأفراد بإيواء بعض اللاجئين ضمن شروط.

2- على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الاستعداد لمواصلة عملها مع السلطات والتركية والالمانية و اليونانية من أجل مواجهة هذه التحديات و تشجيع المؤسسات والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاستمرار بتقديم الدعم إلى الدول المستظيفة للاجئين السوريين، وبتحديد مرجعية واحدة لشؤون اللاجئين وهي الهيئة

- الخيرية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، ودورها التعامل مع الجهات الخيرية المحلية والأجنبية الراغبة بتقديم التبرعات.
- 3- الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري في العالم. و الاستجابة الشاملة لأوضاع اللاجئين إلى الدبلوماسية والإرادة السياسية والعمل المكثف لمنع وإيجاد حل للصراعات التي تجبر الأشخاص على التنقل، وبالتالي إن زيادة الاستثمار في منع الصراع وحله فضلاً عن إيجاد الحلول الدائمة يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من نهج أوروبي شامل لمعالجة النزوح القسري.
- 4- معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين زيادة التمويل لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والدعم الاقتصادي للبلدان المضيفة لا سيما المجاورة لسوريا والعراق وأفغانستان وإريتريا والصومال.
- 5- فتح قنوات قانونية للهجرة وتشجع الدول الأعضاء على توسيع هذه السبل القانونية للاجئين من خلال تعزيز إعادة التوطين وجمع شمل العائلة والتأثيرات الإنسانية ومشاريع أخرى. ومع المزيد من البدائل القانونية للوصول إلى بر الأمان في أوروبا، سيضطرّ عدد أقل من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية إلى اللجوء إلى المهريين والقيام برحلات غير منتظمة خطيرة.
- 6- دعوة المفوضية إلى اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الاتجار بالبشر والمهريين، والتشديد على أهمية تحقيق الاتساق بين إحتياجات إدارة الحدود والقانون الوطني وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي، بما في ذلك ضمان الحق في طلب اللجوء.
- 7- دعم المفوضية الدول التي تنفذ سياسات العودة الفعالة للأشخاص الذين لا يملكون مطلب حماية صالح والذين لا يستطيعون الاستفادة من الوسائل القانونية البديلة لإضفاء الصفة القانونية على إقامتهم. "يجب مساعدة هؤلاء الأشخاص للعودة إلى وطنهم الأم.

8- أن تتم إعادة هيكلة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية إلى "وزارة المرأة والعائلة" و"وزارة السياسات والتماسك"، بافتراض أن تضطلع الوزارة وفق الاسم الثاني بمهمة معالجة المشاكل الاجتماعية للاجئين.

واقترحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدداً من التدابير لتحقيق هدف أوسع في مساعدة أوروبا على التعاون في حل وضع يمكن إدارته، وتشمل التدابير:

- دعم أوروبي قوي لإنشاء المرافق في اليونان فوراً وتوسيع المرافق الموجودة في إيطاليا مع قدرة قوية على استقبال الأشخاص الوافدين عن طريق البحر ومساعدتهم وتسجيلهم وفحصهم، ومن دون قدرة الاستقبال المناسبة لا يمكن لبرنامج النقل أن يعمل بشكل فعال بما أن التحركات مستمرة. وقد تظهر الحاجة أيضاً إلى مرافق مشابهة إما في صربيا أو في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي يعبر الأشخاص منها.

- البدء فوراً بعملية نقل 40,000 شخص من اليونان وإيطاليا. ويجب أن – وتتوسع هذه العملية بفضل التعهدات الطوعية الإضافية المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي مقابل المقترحات الجديدة للمفوضية الأوروبية لـ120,000 موقع إضافي. وتعتقد المفوضية أن هذه الأرقام سترتفع في المستقبل لذا تحتاج إلى المراجعة تعزيز الآليات لعودة الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية الدولية بمساعدة وكالة الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود الخارجية (فرونتكس) ومنظمة الهجرة الدولية.

- في موازاة ذلك، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ الإجراءات لاستقرار الوضع في – البلدان المجاورة لأوروبا من خلال توفير التمويل الإنساني الإضافي وتقديم الدعم الهيكلي إلى البلدان المستضيفة لعدد كبير من اللاجئين. وحثت المفوضية أيضاً على الزيادة الكبيرة والسريعة في الفرص القانونية لتمكين

- اللاجئين من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بما في ذلك تعزيز إعادة التوطين والقبول الإنساني ولم شمل العائلة وتأشيرات الدخول الإنسانية والطلاب.
- الحالة الطارئة التي تواجهها أوروبا حالياً والتي شهدت على وصول 477,906 وافد جديد عن طريق البحر هذا العام هي أساساً أزمة لاجئين.
- والغالبية العظمى من الذين يصلون إلى اليونان والذين يتابعون مسيرتهم، تأتي من مناطق الصراع كسوريا وأفغانستان والعراق ولا يمكن معالجة حالة الطوارئ هذه إلا من خلال نهج شامل مع عمل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً بطريقة بناءة.

وقد صرّح أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان صادر اليوم قائلاً: "تؤدي أزمة الإرادة السياسية هذه إلى جانب الافتقار إلى الوحدة الأوروبية إلى حالة فوضى في الإدارة".

وأضاف قائلاً: "وفي عام 1956 عندما فر 200,000 هنغاري إلى النمسا ويوغوسلافيا، لم يتم استقبال الأشخاص بالطريقة المناسبة فقط بل أيضاً تم إنشاء برنامج نقل إلى موقع آخر وتم نقل 140,000 شخص إلى بلدان أخرى. وما كان ممكناً في ذلك الوقت يجب أن يكون ممكناً حالياً.

وتشدد المفوضية على قناعتها العميقة بأن الاستجابة الأوروبية الموحدة في حالة الطوارئ هي وحدها قادرة على المعالجة وصرح غوتيريس قائلاً: "أن أوروبا لم تعد قادرة على الاستمرار مع هذا النهج المجزأ الذي يضعف الجهود المبذولة لإعادة بناء المسؤولية والتضامن والثقة بين البلدان وهو يخلق حالة من الفوضى واليأس بين آلاف اللاجئين من النساء والرجال والأطفال"، مضيفاً أنه بعد الكثير من مبادرات الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء أوروبا للترحيب باللاجئين، يجب أن يتحول ذلك حالياً إلى استجابة أوروبية قوية ومشاركة.

وكتفت المفوضية عملياتها في اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا للعمل مع الحكومات هناك على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأشخاص الوافدين أو العابرين من البلد. وقد قدّمنا خبراتنا ومساعدتنا لإنشاء وإدارة مرافق الاستقبال والتسجيل ولوضع برنامج النقل إلى موقع آخر على حسب قولهم.

الخاتمة

1. يعتبر العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس في ظهور الطبقة الفقيرة، بالتالي اضطرت الحكومات والمنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم المساعدات إلى الأهالي المحليين الفقراء مثلما تفعل مع السوريين.
2. من خلال السؤال الذي تم توجيهه إلى السوريين في الأربع دول والذي يستفسر عن رغبتهم في العودة إلى سوريا مرة أخرى أم لا، أجاب الجميع: بنعم. أما السؤال الثاني عن الموعد، فكان عندما يتحقق الاستقرار ويتحسن الاقتصاد. أما عن موعد انتهاء الحرب وتحقق الاستقرار فالإجابات كانت تدل على عدم تفاؤلهم بالمستقبل. وبالتالي على الدول المستضيفة أن تعد نفسها لأنها ستستضيف اللاجئين لمدة طويلة. بل والاستعداد لهجرات جماعية جديدة.
3. تقوم المخيمات بتحسين شورتها وإمكانياتها من أجل تقديم خدمات أفضل للاجئين السوريين. وعلى كلا من الأردن والعراق القيام بتحسين شروط المخيمات المتواجدة داخلها. ولبنان أصبح من الملح إنشاء مخيمات جديدة.
4. يجب إعداد دراسات وأبحاث تهدف إلى تسهيل عملية التأقلم والانسجام للاجئين السوريين مع الأهالي المحليين.
5. وأخيراً يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها.

المصادر والمراجع:

- 1- د. أحمد سميران، د. مفلح سميران، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون جامعة آل البيت حول (الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات) الأردن 17-18 / 2014/6م.
- 2- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 2014 م.
- 3- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 2014 م.
- 4- تقرير عن إدارة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، والمنسق الإقليمي للاجئين السوريين والعراقيين في المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 5- تقرير الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، تقرير الامم المتحدة عن اللاجئين 2015.
- 7- "الحدث" تقرير حول معاناة اللاجئين السوريين في المجر قناة العربية.
- 8- تقرير منظمة العفو الدولية عن اللاجئين السوريين الصادر عن الامم المتحدة 2014/11/20م.
- 8- تقرير مركز دراسات وابحاث اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال التركي ، ومركزابحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجيتيه.
- 9- تقرير معهد "بروكنجز" ومنظمة الابحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا، نوفمبر 2014م.
- 10- تقرير عن الازمة السورية مآسة القرن 21 للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 11- خالد الوزني، " برامج تقديم الخدمات" دراسة ميدانية تصدر عن المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأردني، 2012.

- 12- عثمان دنشر، فيتوريا فيدرتشي، إيزابيث فيرس، سما كارسا وإيلف أوزمنك شاميكل "تقرير عن معهد "بروكنجز" ومنظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا نوفمبر 2014 م بعنوان حدود الضيافة.
- 13- دراسة عن معاناة لاجئي سوريا بالأردن أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية بعنوان "العيش في الظل" 2014م.
- 14- موقع الحكومة الاتحادية للهجرة على الإنترنت حول "معلومات عن اللجوء والهجرة".
- 15- موقع الهيئة السورية للإعلام مقال بعنوان: " معاناة اللاجئين السوريين في بلاد المجر". 16- كتاب التكيف مع الأزمة، يصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين بالأردن 2014م.